



المملكة الاردنية الهاشمية

دائرة الشؤون الفلسطينية

مديرية الدراسات والإعلام

"الانتهاكات الاسرائيلية في القدس المحتلة"،

خلال شهر كانون ثاني، ٢٠١٧.

فهرس المحتويات	
الصفحة	الموضوع
٣	موجز تنفيذي
٣	أ. شهداء وجرحى
٥	ب. أسرى ومعتقلين
٦	ت. إقتحامات لتجمعات سكنية
٧	ث. إنتهاكات ضد المقدسات
٨	ج. أنشطة استيطانية وتهويدية
١٠	ح. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية
١٠	خ. حواجز عسكرية مفاجئة، حصار وإغلاقات
١١	د. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة
١٢	ذ. انتهاكات المستوطنين
١٣	ر. عقاب جماعي بحق سكان جبل المكبر
١٤	ز. تقرير اسرائيلي: "القدس: حقائق واتجاهات: وضع المدينة والاتجاهات المتغيرة، ٢٠١٦"

موجز تنفيذي:

واصل الاحتلال الاسرائيلي، خلال الشهر موضع التقرير، كانون ثاني، ٢٠١٧، انتهاكاته المعهودة في القدس المحتلة، بما فيه من قتل وجرح، وأعتقال لمئات من أبنائها، بما فيه بزاعم محاولتهم تنفيذ عمليات ضده؛ ومصادرة وتدمير واعتداء على ممتلكاتها العامة والخاصة على حد سواء، بالتعارض مع ما يوفره لهم القانون والمعاهدات الدولية من حماية كأشخاص واقعين تحت نير الاحتلال، ومنها المادة ٥٣ من اتفاقية جنيف الرابعة التي تحظر على دولة الاحتلال "أن تدمر أي ممتلكات خاصة ثابتة أو منقولة تتعلق بأفراد أو جماعات، أو بالدولة أو السلطات العامة، أو المنظمات الاجتماعية أو التعاونية، إلا إذا كانت العمليات الحربية تقتضي حتماً هذا التدمير".

الأمر نفسه بالنسبة لانتهاكات الاحتلال ضد مقدساتها، وبخاصة منها الاقصى المبارك، بمواصلته تامين اقتحامه من قبل مئات من المستوطنين اليهود، ومحاولة بعضهم تأدية طقوس دينية تلمودية في محيطه وباحاته، في انتهاك صارخ لوضعيته التاريخية كمكان عبادة خاص بالمسلمين وحدهم، والذي أكدته جملة من القرارات الدولية، بما فيها الصادرة مؤخراً عن أرفع مؤسسة ثقافية عالمية، هي اليونسكو.

كان لافتاً خلال الفترة موضع التقرير تصعيد الاحتلال الخطير من وتيرة أنشطته الاستيطانية في مجمل الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، مستغلاً وبصورة أساسية فرصة وصول الرئيس الامريكي المنتخب، دونالد ترامب، الى البيت الابيض، وما ظهر منه ومن أركان إدارته على حد سواء من جملة من المواقف المشجعة، بما فيه التصريح بأن الانشطة الاستيطانية لا تضر بعملية السلام، وتعيين سفير امريكي جديد لدى إسرائيل، ديفيد فريدمان، مع ما هو معروف عنه من مناصرة قوية للأنشطة الاستيطانية في هذه الاراضي المحتلة، بما فيه رئاسته ما تسمى بـ "جمعية الاصدقاء الامريكيين لبيت ايل" [إشارة إلى المستوطنة القائمة شمال رام الله].

تميزت الفترة أيضاً بتصعيد الاحتلال من اجراءاته الخاصة بالعقاب الجماعي بحق سكان قرية جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، على خلفية اتهام أحد ابنائها، الشهيد فادي القنبر، بعملية دهس متعمدة لعناصر احتلالية، في تناقض صارخ مع اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، بشأن حماية الأشخاص المدنيين في وقت الحرب، والتي تنص على عدم جواز معاقبة الأشخاص على جريمة لم يرتكبوها شخصياً، وتأكيداً على مبدأ المسؤولية الفردية، ومع بروتوكولها الإضافي الثاني للعام ١٩٧٧ والذي يحظر صراحة العقاب الجماعي.

بأدناه عرض لأبرز الانتهاكات التي أقدم عليها الاحتلال في المدينة المقدسة خلال الفترة موضع التقرير:

أ. شهداء وجرحى:

شهد الشهر موضع التقرير، ارتقاء المواطن المقدسي فادي القنبر (٢٨ عاماً)، والذي قضى شهيداً في الثامن منه برصاص جنود الاحتلال، وكالعادة بزعم تنفيذه عملية دهس لعناصر احتلالية بشاحنة كان يقودها قرب مستوطنة "ارمون هنتسيف"، جنوب القدس المحتلة.

جرحى:

كما وشهدت الفترة إصابة العديد من المواطنين المقدسيين بجروح، سواء أثناء مواجهات مع قوات الاحتلال أو على خلفية اتهامهم بمحاولة القيام بعمليات ضد عناصره، ومنها إصابة الطفل آدم شويكي (٦

اعوام) بشظايا قنبلة صوتية في وجهه أطلقتها قوات الإحتلال باتجاه المتواجدين لإستقبال أسير محرر في بلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك.

مواصلة حجز جثامين شهداء:

واصل الإحتلال ممارسة جانب مثير من سياسات العقاب الجماعي بحق المقدسيين، بما فيه بحجزه جثامين عدد من الشهداء، كما بالنسبة لجثمان الشهيد فادي القنبر، والشهيد مصباح أبو صبيح، المحتجز جثامته منذ استشهاده في تشرين أول الماضي، بزعم تحول الجنازات التي تعقد لتشيع جثامين الشهداء لمسيرات ومظاهرات حاشدة "تدعو للعنف وتحرض ضد إسرائيل"، وأنها بيئة خصبة لخروج منفذي عمليات آخرين. وهكذا.

"هيومن رايتس ووتش": مسؤولون إسرائيليون يدعمون "إطلاق النار بقصد القتل":

تشهد الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، وبخاصة منذ اندلاع الهبة الشعبية ضد الإحتلال، نهاية العام ٢٠١٥، عديد من الحوادث تعدد خلالها جنود الإحتلال التصفية لمواطنين فلسطينيين، بصورة أقرب ما تكون لإعدامات ميدانية، بزعم قيامهم / أو محاولتهم القيام بعمليات ضد عناصر الإحتلال، رغم إدلة كثيرة - كإفادات شهود العيان أو كاميرات مراقبة - تشير الى أنهم لم يكونوا ليشكلوا خطراً ماثلاً أو جدياً عليهم، وبإنه كان بالإمكان تحييدهم والسيطرة عليهم دون استخدام مفرط وقاتل للقوة، كما هو الحال مثلاً بالنسبة للفتاة المقدسية الشهيذة هديل عواد (١٦ عاماً)، التي كانت قضت في تشرين ثاني، ٢٠١٥، حين أمطرها شرطي احتلالي بوابل من الرصاص بزعم محاولتها وإبنة عم لها (١٦ عاماً)، تنفيذ هجوم طعن ضد مسن فلسطيني ظناً منهما بأنه يهودي، بواسطة مقص صغير، وسط اتهامات باستمراره بإطلاق النار على الفتاة هديل، حتى بعد تحييدها وعدم تشكيلها خطراً (رئيس هيئة أركان جيش الإحتلال في حينه، غادي آيزنكوت، نُسب إليه قوله، الاربعاء، ٢٠١٦/٢/١٧، بأن قواعد الإشتباك في الجيش لا تتضمن قيام الجنود بـ "تفريغ مخزن بندقية كامل على فتاة تحمل مقصاً"، فيما بدا كإشارة لحادثة إطلاق النار على ابنتي العم عواد).

في هذا السياق، يجيء تأكيد صادر عن منظمة "هيومن رايتس ووتش"، في بيان لها، الإثنين، ١/٢، بـ "إن تحليلاً لتصريحات بعض كبار المسؤولين الإسرائيليين يُبرز بأنهم يشجعون الجنود والشرطة الإسرائيلية على قتل الفلسطينيين الذين يشتبه في أنهم سيهاجمون إسرائيليين، حتى لو لم يكونوا يشكلون أي تهديد، في حين فشل مسؤولون إسرائيليون آخرون في نبذ دعوات الاستخدام المفرط للقوة"، مشيراً إلى "تقييد القانون الدولي لحقوق الإنسان الاستخدام المتعمد للأسلحة النارية القاتلة - إطلاق النار بقصد القتل - بظروف ضرورية جداً لحماية الحياة، وحيث لا يكون هناك خيار أقل قسوة، فيما لا تتضمن تعليمات إطلاق النار الإسرائيلية هكذا تقييد".

تقرير لـ "هآرتس" يكشف تهرب الإحتلال من تقديم مطلقي النار على الشهداء للمحاكمة:

بما له صلة، أورد تقرير كتبته مراسلة صحيفة "هآرتس" الاسرائيلية، جيلي كوهين، بتحقيق جيش الإحتلال ومنذ اندلاع الهبة الشعبية الأخيرة، في تشرين أول، ٢٠١٥، في أكثر من ٢٠ حالة إطلاق نار على مواطنين فلسطينيين، فيما لم يتم تقديم لائحة اتهام إلا في حالة واحدة، هي قضية الجندي القاتل إلبنور أزاريا الذي أعدم الشهيد عبد الفتاح الشريف في الخليل، في آذار الماضي، موضحة بأن ما جعل

هذه الحالة مهمة هو عملية التوثيق للحادث بكاميرا عماد أبو شمسية، وهو متطوع في مركز "بتسليم" [حقوقى اسرائيلي]، والذي قدم أفضل دليل على الجريمة، بالصوت والصورة.

ب. أسرى ومعتقلين:

بحسب تقرير "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، إعتقل الاحتلال خلال الشهر موضع التقرير نحو ٥٥٣ مواطناً فلسطينياً (ارتفاعاً من ٣٤٥ مواطناً في كانون أول الماضي)، مع مواصلة القدس المحتلة تصدرها المحافظات الفلسطينية بواقع ١١٦ مواطناً (ارتفاعاً من ٨٣ مواطناً في كانون أول الماضي). "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان" الحقوقي المقدسي رفع من جهته عدد المقدسيين الذين اعتقلهم الاحتلال خلال الشهر الى نحو ١٥٧ مواطناً مقدسياً (بينهم ٦٣ قاصراً، و ٨٥ مقدسيات)، إلى جانب تحويله ٤ شبان مقدسيين للاعتقال الإداري لفترات تراوحت بين ٣ الى ٦ أشهر [إجراء غرقي احتلالي يسمح له باعتقال من يشاء من المواطنين الفلسطينيين، وللفترة التي يريدها، دون محاكمة أو تقديم دليل إدانة، مع التدرج وفي كثير من الأحيان بوجود "أدلة سرية"].

بالترافق، واصل الاحتلال ارتكابه لجملة من الانتهاكات للحقوق الأساسية للمعتقلين والأسرى الفلسطينيين، بما فيهم المقدسيين، سواء أثناء عمليات الاعتقال أو التحقيق أو قضاء المحاكمية، ناهيك عن إيقاعه بسلسلة من الأحكام المغلظة بحقهم [قارن بالحكم المخفف الذي أصدرته مؤسسات الاحتلال القضائية على الجندي النيور ازرايا، الذي كان تعمد التصفية الميدانية للجريح عبدالرؤوف الشريف في الخليل في آذار الماضي]، كما في:

* قرار محكمة الاحتلال المركزية بالسجن الفعلي عامين لكل من الطفلين المقدسيين انور فراج واحمد الزعترى (١٣ عاماً)، يقضيانها فيما يسمى بـ "مؤسسات داخلية" احتلالية، ممن كانت قوات الاحتلال اعتقلتهما في تشرين ثاني، ٢٠١٥، بزعم محاولتهما تنفيذ عملية طعن ضد عناصر احتلالية، مع ملاحظة أن قرار المحكمة لا يشمل الفترة الماضية التي أمضياها فيما يسمى بـ "مؤسسات داخلية" احتلالية، والتي استمرت لعام كامل، ما يعني بأن الحكم الفعلي لهما هو ٣ سنوات وليس لسنتين.

كان الاحتلال وضع الطفلين فيما يسمى بـ "مؤسسة اجتماعية" داخل أراضي الـ ٤٨، في ظروف اعتقالية صعبة، بما فيه بحجزهما مع مدمني كحول ومخدرات، ما دفع بإسرتيهما للمطالبة، دون جدوى، بنقلهما الى سجون عادية ووضعهما مع الأسرى.

* قرار محكمة الاحتلال المركزية، الأربعاء، ١/٤، بالسجن الفعلي ٨ سنوات ونصف ضد الاسيرة المصابة مرح بكير (١٧ عاماً)، وغرامة ١٠ آلاف شيكل، بتهمة تخطيطها لتنفيذ عملية طعن لمستوطنين، في تشرين اول، ٢٠١٥، بعد خروجها من مدرستها في حي الشيخ جراح، رغم نفي شهود عيان ذلك، وتأكيدهم بأن المستوطنين المعنيين هم من كانوا حقيقةً يلاحقون الفتيات بعد خروجهن من المدرسة، والسخرية منهن، وهي العملية التي انتهت بصراخ أحدهم مدّعياً بأنها حاولت طعنه، ومن ثم قيام قوات الاحتلال بإطلاق ١٠ رصاصات باتجاهها، وإصابتها بجروح خطيرة.

* إعتقال قوات الاحتلال، الأربعاء، ١/٤، طفلاً (١٠ سنوات)، من قرية حزما، شمال شرق القدس المحتلة، بعد الاعتداء عليه بالضرب المبرح، بزعم رشقه بالحجارة مركبات تابعة لقوات الاحتلال في المنطقة.

* قرار احتلالي بالحبس الفعلي ٦ اشهر ويوم على هيثم عويضة، و ٦ أشهر اخرى مع وقف التنفيذ لمدة ٣ سنوات، بتهمة التحريض على "الفيسبوك".

* قرار محكمة صلح الاحتلال الإفراج عن الفتى عز أبو صبيح - نجل الشهيد مصباح ابو صبيح - بشرط الإبعاد عن الأقصى لـ ٦٠ يوماً، والحبس المنزلي لمدة أسبوع.

* تحويل شرطة الاحتلال الشاب عبد الكريم شيوخى (١٨ عاماً)، الاثنين، ١/١٦، للاعتقال الإداري لمدة ٦ أشهر، بعد ساعات من قرارها الإفراج عنه دون شروط.

* تجديد الاحتلال أمر منع السيدة خديجة خويص من السفر، حتى منتصف آذار القادم، والمفروض بحقها منذ ١٣ شهراً.

* الإفراج عن الفتى أحمد عويسات والشبان ياسين القنبر ومحمود عويسات وشادي سرور، بكفالة مالية، وحبس منزلي وإبعاد خارج قرية جبل المكبر لـ ٥ أيام، وكفالة طرف ثالث.

* الإفراج عن الفتى محمد جودة (١٦ عاماً)، بشروط، من بينها كفالة ٣ الاف شيكل، وحبس منزلي وإبعاد الى بلدة بيت حنيان.

* قرار محكمة الاحتلال المركزية، الاثنين، ١/٢٣، بالسجن الفعلي ١٨ عاماً للشباب عبد دويات (١٨ عاماً)، وغرامة مالية ١٠٠ الف شيكل، كمتهم رئيسي بقتل مستوطن يهودي، ايلول، ٢٠١٥، بعد إلقاء الحجارة باتجاه مركبته لدى مرورها من أحد شوارع قرية صور باهر.

* قرار محكمة صلح الاحتلال، الاثنين، ١/٢٣، بإخلاء سبيل الشاب منذر قنبر، بشروط، من بينها الحبس المنزلي ١٠ أيام، ومنعه من السفر ١٨٠ يوماً، وكفالة مالية ألف شيقل، والذي كان أُعتقل في نفس يوم استشهاد شقيقه فادي؛ وعن عضو لجنة المتابعة في قرية العيسوية، محمد أبو الحمص، بشرط الإبعاد عن القرية لمدة أسبوع، ودفع كفالة ١٥٠٠ شيقل.

* إعتقال قوات الاحتلال، الاثنين، ١/٣٠، خمسة شبان مقدسيين، بينهم أسيرين محررين (محمد عابد، ورأفت الهذالين).

* إصدار قوات الاحتلال خلال الفترة من ١٨ الى ٣١ كانون الثاني ٣٥ أمر اعتقال إداري بحق أسرى فلسطينيين، بينهم الاسير المقدسي جهاد حميدان (تمديد ٤ اشهر).

ت. اقتحامات لتجمعات سكنية:

واصلت قوات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير اقتحاماتها المعهودة للتجمعات السكنية الفلسطينية، والتي ناهزت، طبقاً لتقرير "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، ألد ٦٩٣ اقتحاماً، كان نصيب القدس المحتلة منها ٩٤ عملية اقتحام، بالترافق مع ما يتخللها من انتهاكات مألوفة لحقوق الإنسان الفلسطيني، من قتل وجرح وتدمير لممتلكاته العامة والخاصة، وانتهاك لحرماته، كما في:

* اقتحامها، صباح الأحد، ١/٨، بلدة بدو، شمال غرب القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات عنيفة مع طلبة المدارس، مستخدمةً ضدهم وإبلاً من القنابل الصوت الحارقة والغاز السام المدمع.

* اقتحامها، صباح الاحد، ١/٨، بلدة الرام، شمال القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات مع طلبة المدارس، مستخدمةً ضدهم وإبلاً من قنابل الغاز السام المدمع، ما تسبب بحالات اختناق شديدة بين صفوف مواطني وتجار المنطقة. كانت البلدة شهدت مساء اليوم السابق مواجهات على مدخلها الرئيسي الشمالي امتدت حتى ساعة متأخرة من الليل.

* اقتحامها، صباح الاثنين، ١/٩، حي جبل المكبر، جنوب شرق القدس المحتلة، داهمت خلالها وأزالَت خيمة عزاء خاصة بالشهيد فادي القنبر.

* اقتحامها، الثلاثاء، ١/١٠، بلدة الرام، ودخولها في مواجهات عنيفة مع المواطنين، مستخدمةً ضدهم وإبلاً من قنابل الصوت الحارقة والغاز المسيل المدمع، نجم عنه إصابة عشرات المواطنين باختناقات شديدة، واضطرار عدد من التجار لإغلاق محالهم.

* مدهمتها، الاربعاء، ١/١١، ولليلة الثانية على التوالي، منازل المواطنين في قرية حزما، شمال شرق القدس المحتلة، والتقاطها صوراً فردية لقاطنيها، بحجة جمع معلومات، ناهيك عن فحص الهواتف الخلوية لعدد من الشبان.

* اقتحامها، قبيل منتصف ليلة الثلاثاء، ١/١٧، مخيم قلنديا، قرب مدينة القدس المحتلة، متجولةً في أزقتها وشوارعه، وسط إطلاقها النار والقنابل الصوت والغاز.

* دهمها، فجر الأربعاء، ١/١٨، مخيم قلنديا، في سياق عملية استهدفت من خلالها هدم محال تجارية ومنشآت (أكثر من ٧ محال وورش)، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمةً ضدهم الرصاص الحي والمعدني المغلف بالمطاط وقنابل الغاز، وما نجم عنه من إصابة ٦ منهم على الأقل، بالترافق مع منعها سيارات الاسعاف والدفاع المدني الفلسطينية من الوصول للمكان، بما فيه لإطفاء حريق اشتعل في شاحنة كانت تنقل مركبة خاصة، جراء قنابل الاحتلال.

* اقتحامها، الاثنين، ١/٢٣، بلدة العيسوية، وسط القدس المحتلة، ودخولها في مواجهات مع المواطنين، مستخدمةً ضدهم الايرة المعدنية المغلفة بالمطاط، ما أدى لإصابة عدد منهم.

* اقتحامها، فجر الأربعاء، ١/٢٥، بلدتي بدو وقطنة، شمال غرب القدس المحتلة، لتسليم إخطارات بهدم منازل وبلاغات لمراجعة مخابرات الاحتلال، ودخولها في مواجهات عنيفة مع المواطنين، ما أدى لإصابة عشرات منهم بجروح وبحالات اختناق بالغاز.

ث. انتهاكات ضد المقدسات:

واصل الاحتلال الاسرائيلي انتهاكاته ضد المقدسات في القدس المحتلة، وفي مقدمتها الاقصى المبارك، بما

فيه:

* تسهيله وتأمينه اقتحامه من قبل من نحو ١٥٠٤ مستوطنين يهود، بالترافق مع تعمد عديد من هؤلاء أداء صلوات وطقوس تلمودية، سواء في محيطه أو في باحاته الشريفة، في مخالفة صارخة للوضع التاريخي فيه كمكان خاص بالمسلمين وحدهم.

* تضييقاته المعهودة على رواده المسلمين، من مصلين وطلبة علم وموظفي دائرة الاوقاف الاسلامية الموكولين بأمر سدائته ورعايته، بما فيه بإبعاده سيدة وشاباً فلسطينيين عنه لفترات تراوحت بين ١٥ يوماً وشهرين؛ ومنعه، وللأسبوع الخامس على التوالي مصلي قطاع غزة من التوجه إلى الموقع الشريف لأداء صلاة الجمعة، ١/١٣، فيه.

توصية من لجنة كنيست بإلغاء منع دخول أعضاء الكنيست إلى الحرم القدسي الشريف:

من جهتها، أعلنت ما تسمى بـ "لجنة الآداب" التابعة للكنيست الاسرائيلي، الثلاثاء، ١/٣١، بأنها ألغت التعليمات التي تمنع أعضاء الكنيست من الدخول إلى الحرم القدسي الشريف، مع مطالبتهم بالامتثال لتعليمات الشرطة الاسرائيلية بالخصوص.

القناة الاسرائيلية الثانية من جهتها نقلت عن الشرطة الاسرائيلية قولها، بأنه وفي هذه المرحلة لا يوجد أي تغيير على السياسة المتبعة في هذا الشأن، في إشارة منها إلى ذلك المنع الذي كان فرضه رئيس الوزراء الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، نهاية العام ٢٠١٥ - في أعقاب أعمال عنف اجتاحت القدس والاراضي الفلسطينية المحتلة، على خلفية انتهاكات المستوطنين اليهود لحرمة الموقع الشريف، بما فيه محاولة بعض منهم أداء طقوس تلمودية في باحاته -، بمنع كبار السياسيين وأعضاء الكنيست الاسرائيلي من دخوله.

الحاخام المتطرف، عضو الكنيست، يهودا غليك ("ليكود") - والمشهور بتنظيمه اقتحامات المستوطنين اليهود للموقع الشريف، والمطالبة بالسماح لهم بأداء طقوسهم وصلواتهم التلمودية فيه - نشر على حسابه على "تويتر" بأن اجتماع اللجنة المذكور، إنما جاء بناء على طلب منه بإلغاء الأمر الذي يمنع دخول أعضاء الكنيست إلى ساحة الحرم.

يأتي قرار اللجنة هذا ليعزز توصية كانت تقدمت بها شرطة الاحتلال، في تشرين اول الماضي، بالسماح لكبار السياسيين الاسرائيليين، بما فيهم أعضاء الكنيست، بزيارة الحرم القدسي الشريف [تعبير احتلالي

كناية عن اقتحامات اليهود للموقع الشريف]، ضمن شروط، بينها الإبلاغ مسبقاً عن الزيارة، وتحديد ساعاتها، والوصول إلى الحرم بدون حراسة وبدون مرافقة إعلامية، والتعهد بعدم إلقاء خطابات في المكان [دأب بعض متطرفي الاحتلال، مثل غليك، ووزير الزراعة من حزب "البيت اليهودي" اليميني المتطرف، على اقتحام الموقع الشريف، ضمن طقوس استفزازية مثيرة، كالحرص على مرافقات اعلامية، وإطلاق تصريحات تدعو للسماح لليهود بالصلاة فيه، وحتى تقسيمه زمانياً ومكانياً، إن لم يكن المطالبة بهدمه وبناء "الهيكل" المزعوم مكانه].

المفتش العام لشرطة الاحتلال، روني أليش، أعلن دعمه لمبادرة اللجنة، ولو أنه أوضح بأن القرار بيد المستوى السياسي، إشارة إلى نتنياهو ووزير أمنه الداخلي، غلعاد أردان.

لكن وقياساً على تصرفات وقرارات حكومة الاحتلال، التي باتت بالتأكيد تشعر بأن المناخ الدولي ملائم بما يجعلها طليقة اليد لتفعل ما تشاء في الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس المحتلة، بسكانها وأرضها ومقدساتها، فلا يتوقع أحد سوى خضوعها لهكذا مطالبات تثيرها بين الحين والآخر جماعات ولوبيات "الهيكل" المزعوم، التي تغلغلت وللغاية في مفاصل القرار الإسرائيلي، تماماً كما جرى مؤخراً حينما وافق أردان، وعلى وجه السرعة على مطالبات كانت تقدمت بها إليه هذه الجماعات، بالمد وبساعة إضافية مدة اقتحامات المستوطنين اليهود للموقع الشريف، بزعم أن الانتقال من التوقيت الصيفي إلى الشتوي، يقلصها بساعة واحدة، دون أدنى تبصر بنتائج هكذا قرارات وما إذا كانت ستثير توتراً جديداً وإضافياً في المكان خاصة، والمدينة المقدسة المحتلة عامة، تمتد بآثارها بالتاكيد إلى باقي الأراضي الفلسطينية المحتلة، وربما المنطقة ككل، دون اكرتات بما سيفضي إليه ذلك من مخاطر على السلم والامن الاقليمي والدولي على حد سواء.

ج. أنشطة إستيطانية وتهويدية:

واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي تحديها للإرادة والشرعية الدولية الراضة للانشطة الإستيطانية والتهويدية في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، والتي عبرت عن نفسها بقوة، في قرار مجلس الامن الدولي رقم ٢٣٣٤، الصادر في الثالث والعشرين من كانون اول الماضي، والداعي لوجوب وقف كل نشاط يتعلق بالمستوطنات للحفاظ على إمكانية الوصول الى حل الدولتين، على أساس خطوط ١٩٦٧، وأن ليس للمستوطنات في المناطق الفلسطينية المحتلة، بما فيها في القدس الشرقية، أساس قانوني، وأبرزها:

* إقرار ما تسمى بـ "اللجنة اللوانية للتخطيط والبناء" التابعة لبلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الأحد، ١/٢٢، بناء نحو ٥٦٠ وحدة استيطانية جديدة في مستوطنات "راموت" و"رمات شلومو" و"بسغات زئيف".

كان من المقرر المصادقة على هذه الوحدات السكنية الاستيطانية في كانون اول الماضي، لكن تم سحب الإجراء من جدول عمل اللجنة بطلب من رئيس الوزراء الاسرائيلي، بنيامين نتنياهو، انتظاراً لوصول الرئيس الامريكى المنتخب، دونالد ترامب للبيت الابيض، خشية، وكما ورد في حينه، من اتخاذ ادارة الرئيس الامريكى السابق، باراك اوباما، إجراءات مضادة.

رئيس بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، نير بركات، أشاد بالقرار موجهها أسهمه إلى إدارة اوباما، بقوله: "أمل أن حقبةً قد انتهت ومن الآن فصاعداً سواصل البناء وتطوير القدس من أجل سكان [المدينة]". نائبه، منير ترجمان، أشاد أيضاً بالخطوة بقوله: "هذه الوحدات.. ليست سوى البداية للمصادقة على خطط [بناء] إضافية في القدس الشرقية" و"سنواصل البناء معاً في القدس! سنواصل تقوية عاصمة إسرائيل!"، خاتماً بأن هناك أيضاً خطراً لبناء نحو ١١ ألف وحدة في القدس الشرقية.

* مصادقة حكومة الاحتلال على بناء نحو ٢,٥٠٠ وحدة سكنية استيطانية في الضفة الغربية المحتلة، معظمها في كتل إستيطانية قائمة، بحسب ما أعلنه وزير الدفاع، أفغدور ليرمان، الثلاثاء، ١/٢٤، بينها ٦٥٢ وحدة في مستوطنة "غيفعات زنيف"، شمال غرب القدس المحتلة، و١٠٤ وحدات في مستوطنة "معاليه الدوميم"، شرق القدس المحتلة، وتعلق نتنياهو على هذه المصادقة، بالقول: "نقوم بالبناء - وسنواصل البناء"، وزعم ليرمان بأن القرار إنما أتخذ لـ "توفير استجابة لإحتياجات السكن".

* منح بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الخميس، ١/٢٦، موافقتها النهائية على بناء ١٥٣ وحدة سكنية استيطانية في الحي الاستيطاني "هارغيلو".

خطة لإيصال قطار الاحتلال السريع الى حائط البراق:

في السياق، أعلنت وزارة مواصلات الاحتلال، الاربعاء، ١/٢٥، عن إصدار وزير مواصلات الاحتلال، اسرائيل كاتس، أوامره بالسير قدماً في خطط [دراسة جدوى] مد خط القطار السريع الواصل بين تل ابيب والقدس الى محطة في منطقة "حائط المبكى" [التسمية الاحتلالية لحائط البراق]، بالرغم من جدل كان أثاره طرح الاقتراح أواخر العام الماضي، ٢٠١٦، وهي الفكرة التي أدانها الجانب الفلسطيني في حينه كمشروع استيطاني.

وبحسب المتحدثة، يخطط الوزير الاحتلالي لبناء نفق يمتد مسافة كيلومترين على عمق ٨٠ متراً بين محطة القطار الرئيسية على مدخل القدس ومحطة جديدة قرب الحائط، بكلفة تقدر بملياري شيكل (٥١٠ مليون دولار)، مشيرةً إلى دراسة خيارين حالياً يتم بموجب إحداهما إيصال القطار الى خارج أسوار البلدة القديمة، عند باب المغاربة وهو الأقرب الى الحائط، أو بناء محطة للقطار داخل أسوار البلدة القديمة. المخطط يتجاهل المخاطر الماثلة على الأماكن التاريخية القديمة في المكان، وإن كانت تحتل من عدمه تشيين مشروع بهذا الحجم، سواء في محيطها أو أسفل منها، دعك من كونه نشاطاً استيطانياً - تهويدياً يستحق بالتأكيد أقوى درجات الشجب والإدانة، كونه يتناقض والعديد من الاتفاقات والقرارات الدولية ذات الصلة، وآخرها قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٢٣٣٤، الشاجب وبقوة للاستيطان الاسرائيلي في الاراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيه القدس الشرقية، والداعي دولة الاحتلال للتوقف الفوري عنه.

ج. هدم / إخطارات بهدم منازل ومنشآت سكنية:

واصلت الاحتلال عمليات هدمه منشآت سكنية وخدمية في مناطق مختلفة من القدس المحتلة، بما فيه بحجة البناء ترخيص، ، ناهزت، بحسب "مركز معلومات وادي حلوة - سلوان"، الـ ١٩ منشأة (بينها ٤ منازل سكنية، و ٨ منشآت تجارية) -، ١٣ منها اتصلت بقرية جبل المكبر، في سياق عقابه الجماعي لها على عملية ضد الاحتلال، متهم بتنفيذها ابن القرية، الشهيد فادي القنبر، وما نجم عنها من تشريد ٢٣ مواطناً (بينهم ٨ قاصرين).

بأدناه عرض لأبرز عمليات الهدم هذه:

* هدم منزلين، فجر الأربعاء ١/٤، في حي شعفاط، شمال القدس المحتلة، يعودان للمواطن عدنان شويكي، مبنين منذ ١٥ عاماً، بحجة البناء دون ترخيص، رغم محاولات مالكيهما العديدة لترخيصهما، ودفعه مخالفات بناء بمئات آلاف الشواكل.

* هدم منزل من طابقين، الاربعاء، ١/٤، في حي بيت حنينا، شمال القدس المحتلة، يعود للمواطن عامر اعيبدو، مبني قبل نحو ١٦ عاماً، بحجة البناء دون ترخيص، رغم محاولات مالكيه العديدة، ترخيصه من الجهات الاحتلالية المختصة، ودفعه مخالفة بناء قيمتها نحو ٤٢ ألف شيكل.

* قرار بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، بهدم منشأة سكنية تعود للمواطن عيسى جعافرة، ببلدة سلوان، بحجة البناء دون ترخيص، مكونة من خشب وزينكو وصاج مقوى وجبس"، كان اقامها مطلع شهر

تشرين ثاني الماضي، في أعقاب قيام جرافات الاحتلال، في تشرين اول، ٢٠١٥، بهدم بناية للعائلة في الموقع، بحجة البناء دون ترخيص، مكونة من ٤ شقق سكنية، مشردةً في حينها ٣٠ فرداً.
* قرار حكومة الإحتلال، الاربعاء، ١/٨، بهدم منزل الشهيد فادي القنبر، في جبل المكبر، المتهم بتنفيذ عملية دهس متعمدة.

* توزيع إخطارات احتلالية، ليلة الثلاثاء، ١/١٠، بهدم ٣ منازل، ووقف البناء في آخر، في قرية حزما، شمال شرق القدس المحتلة، تعود للمواطنين جبر وعبد القادر الخطيب، ومحمد الشقباوي، رغم حصولها على رخص بناء فلسطينية، كون القرية تقع في المناطق المصنفة "B" [أي تلك المنطقة الخاضعة بموجب اتفاقيات اوسلو المؤقتة لسيطرة إدارية فلسطينية وأمنية إسرائيلية].

* توزيع بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الأربعاء، ١/١١، وبصورة عشوائية، إخطارات هدم خاصة بعدد من المنازل في منطقة عبيدات، في قرية جبل المكبر، بحجة البناء دون ترخيص. درجت سلطات الاحتلال على استهداف هذه المنطقة، الكائنة بالقرب من مستوطنة "زهافا تسيون"، بما فيه مصادرتها لجزء من أراضي السكان لما يسمى بالمصلحة العامة، والتي ليست في الحقيقة سوى خدمة المشروع الاستيطاني وتوسيعه.

* إضطراب المواطن عزمي مصطفى لإخلاء منزله في قرية العيسوية، وسط القدس المحتلة، السبت، ١/١٤، بعد التهديد بهدمه من قبل طواقم بلدية وشرطة الاحتلال، بحجة البناء دون ترخيص، تلافياً منه لقيام سلطات الاحتلال بعملية الهدم وبالتالي تكبيده كلفا وغرامات عادة ما تكون خيالية، وأيضاً تجنباً منه، كما يؤكد المواطن مصطفى، "لعملية اقتحام وهدم مفاجئ خاصة مع الاقتحامات المتتالية للمنزل".

* شروع المواطن فراس محمود، الثلاثاء، ١/١٧، بهدم منزله في بلدة العيسوية، والذي انتهى لتو من بنائه، تلافياً منه لهدمه من قبل بلدية الاحتلال - التي كانت أخطرت بهدمه، بزعم البناء دون ترخيص - الأمر الذي كان سيكبده كلف هدم وغرامات، والتي عادة ما تكون خيالية.

* توزيع بلدية الإحتلال، الجمعة، ١/٢٧، أوامر بهدم منشآت سكنية، في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، بينها منزل قائم منذ ١٧ عاماً، يعود للمواطن نهاد العباسي، بحجة البناء بدون ترخيص.

خ. حواجز عسكرية مفاجئة، حصار وإغلاقات:

واصل الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة تضيقاته المعهودة على الانتقال الحر والأمن للمواطنين الفلسطينيين داخل ومن وإلى وطنهم المحتل، مُقيماً في هذا السياق، وبحسب تقرير "دائرة شؤون المفاوضات" الفلسطينية، نحو ٥١٠ حواجز عسكرية مفاجئة (ارتفاعاً من ٤٥٧ في كانون اول الماضي)، كان نصيب القدس المحتلة ٣٤ حاجزاً (ارتفاعاً من ٢٤ في كانون اول الماضي)، متسبباً وبصورة معتادة باختناقات مرورية، مجبرةً المواطنين بالتالي إما على البقاء في منازلهم أو تكبد عناء سلوك طرق وعرة، سواء للوصول الى أعمالهم أو قضاء حاجاتهم.

الاحتلال واصل أيضاً فرضه سلسلة من الحصارات والإغلاقات على عدد من بلدات وقرى وأحياء المدينة المحتلة، بما فيه وبوجه خاص ذلك الذي ضربه على قرية جبل المكبر، جنوب شرق القدس المحتلة، عقب العملية التي اتهم بتنفيذها ضد عناصر الإحتلال أبين القرية، الشهيد فادي القنبر، بما فيه بإغلاق مدخلها الرئيسي بمكعبات اسمنتية، وتنكيله، الخميس، ١/١٢، ولليوم الثالث على التوالي، بأهالي بلدة حزما، بما فيه بغلق مدخلها الغربي، ونصب حاجز على مدخلها الشرقي.

د. مصادرة، تدمير والاعتداء على ممتلكات عامة وخاصة:

واصلت سلطات الاحتلال الاسرائيلي خلال الفترة موضع التقرير عمليات مصادراتها وتدميرها واعتدائها على ممتلكات المقدسين، العامة والخاصة على السواء، ومنها:

* دهمها، فجر الاربعاء، ١/١٨، مخيم قلنديا، في سياق عملية استهدفت هدم أكثر من ٧ محال تجارية ومنشآت خدمية. بحسب صدام عامر (٣٥ عاما)، صاحب ورشة ميكانيكا سيارات، هدمت قوات الاحتلال محله بالإضافة إلى عدد آخر من الورش ومحال بيع السيارات والأجهزة الكهربائية، وأن عملية الهدم تمت على ما تحتويه تلك المنشآت، ملحقةً بملاكها خسائر بمئات الآلاف من الشواقل، ناهيك عن كونها تعتبر مصدر دخل لأكثر من ٣٠ اسرة.

* استيلائها، أثناء اقتحامها بلدة حزما، الاثنين، ١/٢، على سطح منزل المواطن رؤوف غيث، وتحويله إلى نقطة عسكرية.

* هدم آليات احتلالية، الثلاثاء، ١/١٠، اسطبلًا لتربية الخيول، في حي جبل المكبر.

* اقتحام طواقم مشتركة من ضريبية وقوات الإحتلال، الاربعاء، ١/١١، المحال التجارية في شارع الواد من القدس القديمة، واعتقالها ٣ تجار، واضطرار تجار الشارع لإغلاق محالهم التجارية خلال العملية.

* قيام قوات الإحتلال، الاربعاء، ١/١٢، بقص وقطع عشرات من أشجار الزيتون المثمرة في حي الشيخ جراح (كرم المفتي)، لإستكمال أعمال شق شارع استيطاني يربط البويرة الإستيطانية التي أقيمت على أنقاض فندق شبرد في الحي بمقر وزارة الداخلية الاسرائيلية في حي وادي الجوز في مدينة القدس المحتلة.

* هدم قوات الإحتلال، السبت، ١/١٤، مطعما ومحلا لبيع الهواتف الخليوية في حي جبل المكبر، تعود ملكيتهما لعائلة السرخي.

* شن طواقم تابعة لضريبية الاحتلال، الاثنين، ١/١٦، ولليوم الثاني على التوالي، حملة تنكيل واسعة بحق أصحاب محال وشوادر لبيع الأشتال الزراعية في قرية حزما، محررة لهم مخالفات مالية، وصفها التجار بالجنونية وغير المعقولة، بادعاء الاستخدام غير القانوني للأراضي المقامة عليها هذه الشوادر. تجدر الإشارة إلى أن المحال والشوادر هذه موجودة منذ سنوات عند الشارع الرئيسي، وقد تعرضت للهدم والتجريف ومصادرة محتوياتها عدة مرات.

* هدم قوات الإحتلال أثناء اقتحامها مخيم قلنديا، الثلاثاء، ١/١٧، مغسلة للسيارات تعود ملكيتها للمواطن محمد اللوزي، وكراجا لتصليح السيارات تعود ملكيته للمواطن عبد الملاح.

* اقتحام قوات الإحتلال، الثلاثاء، ١/٢٤، مخيم شعفاط، وقيامها بمصادرة المركبات "المشطوبة"، وخلق لافتات محال تجارية، وتخريب كاميرات مراقبة لأخرى، وفتح ملفات ضريبية لها.

* تسليم قوات الاحتلال، الثلاثاء، ١/٢٤، مواطن مقدسي إخطاراً بهدم منشآت زراعية في بلدة حزما، شمال شرق القدس المحتلة، بحجة عدم الترخيص، بعد أيام من هدمها منشآت لبيع أشتال زراعية ومحال تجارية في المنطقة ذاتها ولنفس الحجة، علماً بأن البلدة تخضع لحصار عسكري مشدد بحجة إلقاء حجارة على مركبات المستوطنين.

* تنفيذ بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، الاربعاء، ١/٢٥، ثلاث عمليات هدم في أنحاء مختلفة من القدس المحتلة، بينها مخزناً وموقفاً للسيارات واسواراً محيطية، ببلدة سلوان، جنوب الاقصى المبارك، يزعم عدم الترخيص، رغم أنها قائمة منذ العام ١٩٦٧، بحسب مالكها، المواطن رضوان عمرو؛ ومتجرًا لبيع مواد البناء يعود لعائلة نصار في نفس البلدة، وأيضاً بحجة البناء دون ترخيص.

* اقتحام طواقم من بلدية الاحتلال، الاربعاء، ١/٢٥، مخيم شعفاط، وإيقاعها مخالفات بحق مركبات إعتاد ملاكها على ركنها على أرصفتها، رغم ان لا مكان بديل للأهالي يُركنوا مركباتهم فيه.

ذ. انتهاكات المستوطنين:

بالإضافة لانتهاكاتهم اليومية لحرمة الحرم القدسي الشريف، بما فيه باقتحاماتهم شبه اليومية له، وتأدية بعضهم طقوساً تلمودية بباحاته الشريفة، واصل المستوطنون اليهود خلال الشهر موضع التقرير اعتداءاتهم وانتهاكاتهم ضد المواطنين المقدسين وممتلكاتهم، مستفيدين في هذا السياق من دعم كامل وقوي من مختلف مؤسسات الاحتلال، السياسية والأمنية والقضائية على حد سواء، ومنها:

* إطلاقهم، الاثنين، ١/٢، طائرة تصوير صغيرة "بدون طيار" في سماء الأقصى المبارك.

* سيطرة جمعية "العاد الاستيطانية"، فجر الأحد، ١/٨، وفي سياق جهودها المحمومة لتهويد القدس المحتلة، على عقار جديد في بلدة سلوان، جنوب الأقصى المبارك، تعود ملكيته للمواطن علي محمد أحمد سرحان، عبارة عن منزل مؤلف من طابقين مساحة كل منهما حوالي ٧٠ متراً مربعاً، بزعم شرائهم له من قبل أحد السماسرة.

* إقتحامهم، فجر السبت، ١/١٤، باحة منزل المواطن محمد محيسن، في بلدة سلوان، الكائن في الطابق الأول من بناية مكونة من ٦ شقق، ٥ منها تسربت خلال السنوات الأخيرة للمستوطنين، مُحطمين في طريقتهم ومخربين مزروعات وبعض من أثاثه، ومحاولين اقتحام المنزل، في سياق ضغوطات وإغراءات كثيرة يمارسونها على عائلة المواطن محيسن لإجباره على ترك المنزل، بما فيه أيضاً بتعند إلقاء القاذورات على منزله، وفصل الماء والكهرباء عنه، وتحطيم مواسير الصرف الصحي الخاصة به.

* استيلائهم، الثلاثاء، ١/٢٤، على محل تجاري يعود لعائلة صب لبن في عقبة الخالدية بالبلدة القديمة من القدس المحتلة، من خلال قيامهم، بحسب صاحبتة، السيدة نورا صب لبن، بهدم الحائط الفاصل بينه وبين بيت مجاور يقطنه مستوطن، بزعم عودة ملكيته لليهود لما قبل حرب العام ١٩٤٨، مع ما يُشكله ذلك من خطر محقق على أساسات المنزل الذي تقيم فيه الاسرة والواقع أعلى المحل المذكور.

كانت محكمة الاحتلال العليا قررت في الحادي والعشرين من كانون أول الماضي، السماح للسيدة نورا صب لبن وزوجها بالبقاء في المنزل المذكور لعشر سنوات قادمة، كمستأجرين محميين للعقار من الجيل الرابع، تنتقل ملكيته بعدها للمستوطنين اليهود، ممن يزعمون بأنها تعود أصلاً لليهود لما قبل حرب العام ١٩٤٨، فيما أخلت، المحكمة ذاتها ٦ أفراد من العائلة من المنزل، باعتبارهم مستأجرين للعقار غير محميين.

* دهس مستوطن أثناء قيادته سيارته في قرية جبل المكبر، الاثنين، ١/٣٠، الطفلة شيماء جعابيص (٩ سنوات)، مما أدى إلى استشهاده [لجنة الأهالي في القرية، أعلنت عن إضراب شامل في كافة مدارسها، حداً على الطفلة الشهيدة، مؤكدة في بيان، بأن حادث الدهس إنما يرجع إلى الإغلاق العنصري لمدخلها الرئيسي، وحالة الإهمال الكبيرة لشوارعها ومدارسها من قبل بلدية الاحتلال في القدس المحتلة، وعدم توفير المواصلات لمستحقيها حسب القانون].

ر. عقاب جماعي بحق سكان جبل المكبر:

في سياق دأبها على التنكيل بهذه المنطقة أو تلك من الأراضي الفلسطينية المحتلة، ولأبسط الأسباب، أوقعت سلطات الاحتلال خلال الفترة موضع التقرير جملة من العقوبات الجماعية الصارخة بحق قرية جبل المكبر، جنوب القدس المحتلة، على خلفية اتهام أحد ابنائها، الشهيد فادي القنبر، بتنفيذ عملية دهس متعمد بشاحنة كان يقودها لعناصر احتلالية، الأحد، ١/٨، أبرزها:

* مبادرة قوات الاحتلال وفور العملية لاقتحام منزل الشهيد، وشروعها بأخذ مقاساته وكذا منزل والده، في إجراء عادة ما يسبق عملية هدم، الى جانب اقتحامها عدة منازل مجاورة لمنزل الشهيد، وتسليم ١٠ عائلات إخطارات هدم إدارية بحجة البناء دون ترخيص.

* ما أفادت به صحيفة "يديعوت أحرنوت" الاسرائيلية، من قرار وزير داخلية الاحتلال، أرييه درعي، سحب الإقامة من والدة الشهيد فادي، و ١٢ من أقاربه من الدرجتين الأولى والثانية [أبناء أشقاء الشهيد وعمه وأبناء أعمامه]، في أعقاب ما أسمتها بمشاورات مع مسؤولين في جهاز الأمن العام الإسرائيلي "الشاباك" وسلطة السكان والهجرة ورئيس الحكومة الاسرائيلية.

* دعوة عضو المجلس الوزاري الإسرائيلي المصغر للشؤون السياسية والأمنية "الكابينيت"، يوعاف غالانت، الاثنين، ١/٩، إلى طرد عائلة الشهيد فادي القنبر، ليس الى غزة وإنما الى سورية، ووقف دفع مخصصات التأمين الوطني لأفراد العائلة، مشيراً لاقتراحه خلال اجتماع الكابينيت الذي انعقد في اليوم السابق، "عملية تشريع تمنح وزير الداخلية صلاحية الطرد الفوري"، و"وقف مخصصات التأمين الوطني عن كل عائلة مشارك في الإرهاب" [المفارقة هنا أن غالانت، الذي ينتمي لحزب "كولانو"، والذي كان قائدا للجبهة الجنوبية في جيش الاحتلال، هو ذاته متهم بارتكاب جرائم حرب ويمتنع عن السفر لدول معينة خشية اعتقاله على خلفية ذلك].

* ما أفاد به تقرير أصدره مركز "بتسليم" الحقوقي الاسرائيلي، وسلط فيه الضوء على جوانب من العقاب الجماعي الذي مارسه الاحتلال بحق القرية، من تسليم بلدية الاحتلال في القدس المحتلة نحو ٤٠ أمر هدم لمنشآت فيها [٣ إسطبلات، وكرفان، و ٤٠ منزلاً]، بحجة عدم الترخيص، تابعة إما لأفراد من عائلة القنبر أو مجاورة لها، درجة إعراب العديد من سكانه عن خشيتهم من التحدث سواء إلى الباحث الميداني للمركز أو وسائل الإعلام، خوفاً من تنفيذ تدابير انتقامية من السلطات [الاسرائيلية]، مشيراً [المركز] أيضاً الى وصول قوة شرطية احتلالية كبيرة إلى بيت العائلة، وتدميرها خيمة عزاء أقامتها لإبنها، وفرضها لقيود على مدخل القرية، ومخرجها.

"جمعية حقوق المواطن في إسرائيل": لا لسياسة العقوبات الجماعية في القدس الشرقية:

على هذه الخلفية، جاء بعث "جمعية حقوق المواطن في إسرائيل"، برسالة عاجلة إلى ما يُسمى بـ "ضابط لواء القدس في الشرطة الإسرائيلية"، يورام هليفي، إحتجاجاً منها على ممارسات العقاب الجماعي الاحتلالية هذه بحق قرية جبل المكبر، بما فيه إغلاق مدخلها الرئيسي، كإجراء لا يستند لاساس قانوني، يطال سكانها ككل بدون أي علاقة لهم لما جرى، ويمس بسير حياتهم الطبيعي، خصوصاً وأن الحديث يتعلق، كما أكدت الجمعية، بالآلاف وعشرات الآلاف من السكان، سيما وأن أماكن عملهم ومصادر خدماتهم المختلفة كلها موجودة خارج القرية، في القدس، كما هو الحال أيضاً بالنسبة للمدارس والمؤسسات والكلية التعليمية التي يدرس ويعمل بها أبناء القرية، ما يدفعهم لسلوك طرق بديلة ووعرة.

ز. تقرير اسرائيلي: "القدس: حقائق واتجاهات: وضع المدينة والاتجاهات المتغيرة، ٢٠١٦":

نشر "معهد القدس لأبحاث السياسات"، تقريراً بالعنوان أعلاه يعكس، بحسب واضعيه، ما أسموه بصورة حديثة للقدس عبر سياق واسع من الموضوعات، بما فيه السكان، التشغيل، التعليم، السياحة، والبناء، لتقديم النسخة الأخيرة من الكتاب الإحصائي السنوي الاسرائيلي الخاص القدس بطريقة سهلة، بواسطة وصف سردي موجز ترافقه رسوم بيانية وخرائط توضيحية تساعد القارئ على فهم التطورات في المدينة، الأكبر والأكثر تعقيداً بين المدن الإسرائيلية، على حد تعبيرهم.

ما أورده التقرير يُظهر من بين ما يظهره جملة من التباينات الاقتصادية والاجتماعية القوية بين الواقع المريح الذي يعيشه سكان المدينة اليهود وذلك السيء الذي يعيشه نظرائهم العرب، ما يؤكد فشل مزاعم الاحتلال المتواصلة بعرضه المدينة كـ "عاصمة موحدة" لدولة اسرائيل، تقدم خدماتها وبصورة متساوية لمكونيها الأساسيين: العرب واليهود.

بأدناه جملة من الأرقام الواردة في التقرير:

السكان:

في العام ٢٠١٤ بلغ عدد سكان القدس نحو ٨٤٩,٨٠٠ شخص، بينهم ٥٢٠,٧٠٠ يهودي (أي ما نسبته ٦١% من السكان)، و ٣٠٣,٤٠٠ مسلم (٣٦%)، و ١٢,٣٠٠ مسيحي عربي (١%)، و ١٠ آلاف بدون ديانة (١%)، ونحو ٣٣٠٠ مسيحيين غير عرب (٠,٤%).

في المناطق التي تم إضافتها للمدينة بعد العام ١٩٦٧ [إشارة من واضعي التقرير الى القدس الشرقية التي ضمها الاحتلال للجزء الغربي من المدينة بعد حرب العام ١٩٦٧] كان هنا في العام ٢٠١٤ نحو ٥٢١ الف شخص، بينهم نحو ٢٠١ الف يهودي [إشارة من التقرير للمستوطنين اليهود]، يشكلون نحو ٣٩% من جميع سكان تلك المناطق، و ٣٩% من مجمل سكان المدينة اليهود.

ما مجموعه ٣٠١ الف عربي يقيمون في تلك المناطق [أشارة الى القدس الشرقية]، أي نحو ٥٨% من جميع السكان في تلك المناطق و ٩٩% من عرب القدس ككل.

خلال العام ٢٠١٤، زاد عدد سكان المدينة ككل بنحو ٢,٤% (أي نحو ١٩ ألف شخص)، بواقع ٢,٢% بين اليهود (١١,٦٠٠ شخص)، و ٢,٧% بين العرب (٨٣٠٠ شخص)، ما يشير الى نمو أكثر قليلاً بين العرب مقارنة بنظرانهم اليهود.

الزيادة الطبيعية:

سجل العام ٢٠١٤ أول سنة كان فيها معدل النمو الطبيعي للسكان لليهود أعلى قليلاً منه بين نظرائهم العرب (٢٣,٤% للعرب مقابل ٢٣,٧% لليهود)، مع وجوب ملاحظة أن النمو الطبيعي ليهود المدينة أكبر من نظيره بين سكان اسرائيل اليهود، والذي هو ١٥%. بالمثل، فإن النمو الطبيعي لعرب القدس هو أكثر مما هو لدى نظرائهم من عرب اسرائيل، والذي هو ٢٠,٩٥.

الخصوبة:

على مدى سنوات كان معدل الخصوبة الكلية للمرأة العربية في القدس أعلى مما هو لدى نظيرتها العربية. لكن، في السنوات الخمس الاخيرة، انخفض المعدل لدى المرأة العربية، بينما ارتفع لدى نظيرتها اليهودية.

عام ٢٠٠٨، ولأول مرة، تساوى المعدل بين المرأتين، ومنذئذ تجاوز المعدل لدى اليهودية ما هو لدى نظيرتها العربية.

عام ٢٠١٤، كان الرقم ٤,٣ طفل لدى اليهودية في المدينة، مقارنة بـ ٣ أطفال في اسرائيل، وبـ ٣,٣ طفل لدى العربية المقدسية.

فيما إذا استمر هذا الاتجاه، يتوقع أن يكون هناك انخفاض في معدل نمو العرب مع زيادة مصاحبة في معدل نمو اليهود.

الهجرة (الداخلية):

في العام ٢٠١٤، غادر ما مجموعه ١٧,١٠٠ شخص القدس الى مناطق أخرى من إسرائيل، فيما انتقل إليها ١٠,٤٠٠ شخص جديد من مناطق أخرى من اسرائيل. بالنتيجة، يكون ميزان الهجرة الداخلية الى المدينة سلبياً، بنحو ٦٧٠ شخصاً.

الهجرة اليهودية (من الخارج الى إسرائيل):

في العام ٢٠١٤ وصل المدينة ٢٨٠٠ مهاجر يهودي، مقارنة بـ ١٥٠٠ في العام ٢٠١٣).

في العام ٢٠١٤، كان عدد الوافدين اليهود الذين اختاروا القدس كمكان للإقامة نحو ٢٨٠٠، مقارنة بـ ٢٧٠٠ ممن اختاروا تل ابيب و ١٧٠٠ ممن اختاروا حيفا.

التعليم:

نظام التعليم في القدس هو الأكبر، الاكثر تنوعاً، والاكثر تعقيداً في اسرائيل، بحسب التقرير.

خلال العام الاكاديمي ٢٠١٤ / ٢٠١٥ كان هناك نحو ٢٧٤ الف طالب، بينهم:

* ٦٣ الف طالب منخرطين في النظام التعليمي العبري (حكومي علماني وحكومي ديني).

* ١٠٠ الف و ٧٠٠ طالب منخرطين في مدارس دينية يهودية متشددة.

* ٨٩٦٠٠ طالب منخرطين في مدارس عربية تحت رعاية رسمية اسرائيلية.

* ٢١ الف طالب عربي منخرطين في مدارس خاصة عربية.

خلال السنوات الخمس الاخيرة (٢٠١٠ - ٢٠١٥) كان هناك زيادة بنسبة ٧% في عدد الطلاب الملتحقين بمدارس علمانية حكومية ودينية حكومية، فيما زاد عدد الطلاب في المدارس المتشددة دينياً بنحو ٦%.

في المدارس العربية العامة، بما فيه الرسمية، كان هناك زيادة بنحو ٣٠% في عدد الطلبة.

في العام الاكاديمي ٢٠١٣/١٤ كان في مؤسسات التعليم العالي في القدس نحو ٣٨٥٠٠ طالب، يشكلون ما نسبته ١٥% من مجموع طلاب مؤسسات التعليم العالي في اسرائيل.

التشغيل

في العام ٢٠١٤ وصل معدل سكان القدس المنخرطين في قوة العمل لمن هم في سن ٢٥ - ٦٤ الى ما نسبته ٦٦% مقارنة بـ ٨٠% في اسرائيل ككل، و ٩٠% في تل ابيب.

اللافت هنا، هو أن معدل مشاركة المرأة اليهودية في القدس في قوة العمل كان ٧٨%، مقارنة بـ ٧٠%

لدى نظيرها الرجل اليهودي في القدس.

معدل مشاركة المرأة العربية المقدسية في قوة العمل منخفض جداً (١٨%)، وأقل وبصورة لافتة مما هو لدى نظيرها الرجل العربي في القدس، وهو ٨٣%، ومن معدل مشاركة نظيرتها المرأة العربية في اسرائيل وهو ٣٦%.

معدل مشاركة الرجل العربي في القدس في قوة العمل أعلى مما هو لدى نظيره اليهودي (٨٣% و ٧٠% على التوالي)، بسبب من انخفاض مشاركة الرجال اليهود المتشددين دينياً في قوة العمل.

في اسرائيل الصورة معكوسة، حيث معدل مشاركة الرجال اليهود في قوة العمل أكبر مما هي لدى نظرائهم الرجال العرب (٨٧% و ٨٠% على التوالي).

الرفاه الاجتماعي ومستوى المعيشة:

فحص التقرير هذا الجانب عبر عدة مؤشرات، ومنها:

*** مدى الفقر:**

في العام ٢٠١٤، كان هناك في القدس نحو ٧٧٩٠٠ أسرة دون خط الفقر (أي ما نسبته ٣٧% من أسر القدس): أي ٣٩٦١٠٠ شخص (نحو ٤٩% من سكانها) و ١٩٥٩٠٠ طفل (نحو ٦١% من أطفالها).

نطاق الفقر في القدس كان أعلى وبصورة كبيرة مقارنة بنظيره في إسرائيل، حيث ١٩% من أسرها، وما نسبته ٢٢% من سكانها، و ٣١% من أطفالها، يقعون تحت خط الفقر.

نطاق الفقر بين السكان العرب في القدس كان أعلى وبصورة ملموسة مما هو بين نظرائهم اليهود من سكان المدينة، حيث ٨٢% منهم يعيشون تحت خط الفقر، مقارنة بـ ٢٨% بين اليهود، و ٥٤% بين نظرائهم عرب إسرائيل.

٥٦% من سكان القدس اليهود المتشدددين دينياً كانوا يعيشون تحت خط الفقر، ولكن أقل قليلاً مما هو بين نظرائهم من المتشدددين اليهود في إسرائيل، وهو ٥٩%.

*** ملكية المسكن:**

في العام ٢٠١٤ كان في القدس نحو ٢١٠,١٠٠,٢١ مالك لمسكن، ١٤٩ ألفاً منهم هم يهود (أي ما نسبته ٧١% من مساكن المدينة)، و ٥٨,٧٠٠ مسكن عربي (أي ما نسبته ٢٨%)، ما يعني أن حصة اليهود من مساكن المدينة تفوق نسبتهم من سكانها، وهي ٦٣%.

*** الكثافة السكنية:**

في العام ٢٠١٤ كان معدل الكثافة السكنية في القدس هو ١,٢ شخص في الغرفة الواحدة مقارنة بـ ٠,٩ في إسرائيل، و ١,٩ بين سكان المدينة العرب، و ١,٤ بين عرب الداخل.